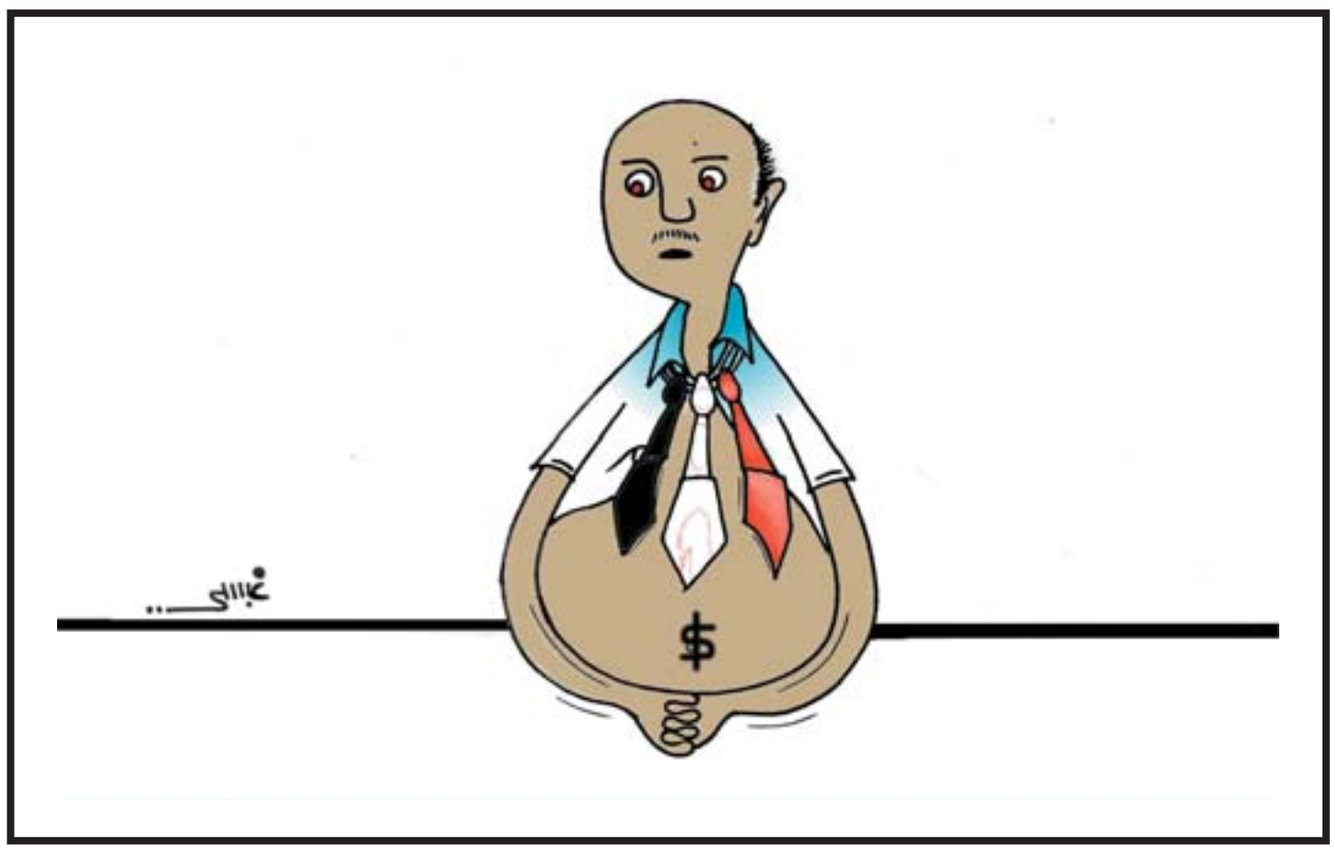

الحوار الوطني ..استعادة التوازن المفقود

عارف الدوش

ونحن على أبواب الحوار الوطني الذي سيدشن في 18 مارس الحالي بدار الرئاسة بصنعاء نتمنى من كل قلوبنا أن يعيد الحوار الوطني التوازن الذي فقدته اليمن في حرب صيف 94م المشئومة لتتجنب اليمن التمزق والتشتت الذي يخاف منه الشعب

مرت اليمن بفقدان توازن سياسي وعسكري كبير منذ حرب صيف 94م بشكل واضح وطاغ في مختلف مناحي الحياة، فقبل ذلك كان التوازن إن اختل في أحد شطري اليمن يلجأ من يتأثرون من اختلال المعادلة السياسية أو يتعرضون للمطاردة والتضييق والتهميش أو الإقصاء إلى الشطر الآخر، فمنذ ثلاثينيات القرن العشرين الماضي عندما بدأت تكوينات الحركة الوطنية في النشاط والمطالبة بالإصلاح والتغيير تعرض الأحرار لصنوف القتل والمطادرة والتضييق، ففرمن صنعاء إلى عدن» الزبيري والنعمان ومعهم ثلة من الأحرار وحتى من أفراد الأسرة الحاكمة إلى عدن،وكذلك فر المناضلون ضد الاستعمار في عدن إلى تعز أمثال عبد الله عبد الرزاق باذيب وبعد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عندما اندلع القتال بين الجبهتين القومية والتحرير في عدن فر قادة وأعضاء جبهة التحرير إلى الشمال « الحديدة وتعز وصنعاء « وبعد أحداث أغسطس 68م المشئومة فرت القوى اليسارية في الجيش والقطاع المدني بعد حرب شرسة في صنعاء إلى عدن، وبعد أحداث 86م الدامية في عدن فرت مجموعة الرئيس علي ناصر بجيشها وكوادرها إلى الشمال.

هذه مقدمة مختصرة جداً توضح أن التوازن السياسي كان كلما اختل في شطر من اليمن تم معادلته في الشطر الآخر، ولكن بعد تحقيق الوحدة اليمنية أصبحت اليمن واحدة براً وبحراً كما يصدح بذلك بلبل اليمن أيوب طارش العبسي فجاءت حرب صيف 94م لتحدث خللاً في التوازن السياسي والعسكري وهو ما لم تستوعبه حتى اليوم الكثير من مراكز القوى الحاكمة في البلاد ولازالت تغطي عيونها « بغربال» وتتناسى عن عمد أن هناك ميزان قوى وتوازناً يجب أن يسود في اليمن، ولم تستقر أي دولة في اليمن إلا تلك التي كانت تحافز على ذلك التوازن حتى من قبل احتلال بريطانيا لعدن وسيطرة الدولة العثمانية على الشمال ومن ينظر للخارطة السياسية والجغرافية لليمن سيجد نظام « المخاليف « في إطار دولة اتحادية ثم الدويلات المستقلة وشبه المستقلة المتحاربة ولنا في إرسال الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أسوة حسنة «أربعة ولاة وأربعة مخاليف «.

ونحن على أبواب الحوار الوطني الذي سيدشن في 18 مارس الحالي بدار الرئاسة بصنعاء نتمنى من كل قلوبنا أن يعيد الحوار الوطني التوازن الذي فقدته اليمن في حرب صيف 94م المشئومة لتتجنب اليمن التمزق والتشتت الذي يخاف منه الشعب، بل ويرفض العودة إلى الدويلات، والصراعات والحروب التي سئم منها أبناء اليمن بل وتعبوا وذاقوا الويلات وهذه المرة نريده توازناً سياسياً اجتماعياً ثقافياً يحدث شراكة في الحكم والسلطة والثروة والتساوي أمام القانون بدون تعول عسكري ومليشياتي وفكري واقتصادي، ومن يستطيع أن ينكر أن حرب صيف 94م قضت على التوازن السياسي والعسكري في البلاد وأحدثت خلالاً ينذر اليوم بأن يتحول إلى صراع وانقسام وربما تفكك إن لم تحل معضلات التوازن على مستوى الحكم والسلطة والثروة بطريقة جديدة مبدعة.

والحوار الوطني الذي نحن على أبوابه وسيلة لإعادة صياغة يمن جديد بعد أن أدرك العالم من حولنا على مستوى الإقليم والعالم أن فقدان التوازن السياسي والعسكري والمالي في اليمن سيؤدي إلى تشرذمها وتمزقها مما ينذر بكارثة لليمن واليمنيين وللمجتمع المحيط وسيؤثر على الإقليم ومصالح العالم وهذا هو سبب توافق العالم كله على عدم السماح لليمن بالانفجار والتشظي،ومن هنا أصبح الوصول إلى صياغة عقد اجتماعي جديد وبناء نظام سياسي مغاير نسبياً أو كلياً أهم نقطة في الحوار الوطني، ومن هنا فإن الحوار الوطني هو حوار قضايا ومشاريع سياسية وليس حوار جهات أو مذاهب أو مناطق نفوذ تعتمد على عوامل قوة عسكرية ومليشياتية ومالية وجهوية مسنودة بالمال والسلاح والأطراف الخارجية.

فقد جرب اليمنيون خلال الحقب التاريخية السابقة استدعاء عوامل القوة الخارجية والارتهان في أحضان حلفاء اقليميين ودوليين منذ عهد ذو يزن وهو ما اصطلح على تسميته « العقدة اليزنية» التي استدعت الفرس وما لحقها من استدعاءات للخارج في العصر الحديث تمثلت بمصر والسعودية في الستينيات ومن خلفهما السوفييت والأمريكان، واليوم يتمظهر الاستدعاء الخارجي في» إيران والخليج « ومن ورائهما أمريكا وروسيا والصين وأيا كان عدد أطراف الحوار الوطني وانتماءاتها وتوجهاتها فتواجدها على طاولات الحوار هو موافقة علنية على ضرورة معالجة اختلال التوازن الذي كاد يفجر اليمن، والبحث عن كيفية التعايش والشراكة بعيداً عن الاحتراب أو الهيمنة وفرض المشاريع السياسية والاقتصادية وأنماط الحياة بالقوة العسكرية والمالية والأهم هو الإقرار بالتنوع واحترامه وتمكينه من الحياة والعيش بدون التضييق عليه، بل وإشراك هذا التنوع في الحكم والسلطة والثروة وفق آليات يتفق عليها الجميع بعيداً عن الإقصاء والتهميش والتضييق الذي يؤدي إلى الاحتقان واشتعال النار تحت الرماد كما هو حاصل منذ حرب صيف 94م حتى اليوم وما يحدث في الجنوب وفي أجزاء واسعة من الشمال « تعز وإب والحديدة ومأرب والجوف وصعدة».

وأخيراً :في مؤتمر الحوار الوطني ستمتحن إرادة كل طرف حينما يعرض مشروعه السياسي ويعبر عن قناعاته بمقتضيات قبول الآخر واستعداده للتنازل من أجل المصلحة الوطنية العليا من أجل نيل شرف الإسهام في بناء اليمن الجديد سلمياً هذا هو جوهر الحوار الوطني ولابد أن يكون أطرافه على يقين بحتمية بناء جسور الثقة المتبادلة لإنجاح المؤتمر باعتباره المخرج الوحيد لليمن من التمزق والاحتراب.

هل يحتاج الاقتصاد إلى عملية جراحية كبيرة؟

أحمد أحمد غالب *

نحن أمام معضلة اقتصاديه كبيرة تفاقمها الاختلالات الأمنية والاحتقان السياسي والمطالب المفاجئة التي انفجرت من كل القطاعات ومعالجتها تحتاج إلى عملية جراحية كبيرة بعد تهيئة كافة الأطراف، بما ذلك المجتمع ككل وتوعيتهم بأهميتها ومضاعفاتها

سألني أحد الصحفيين عن رؤيتي الاقتصادية للمرحلة القادمة ، وباعتقادي أن هذا سؤال صعب ومهم في نفس الوقت .ومن خلال متابعتي لأوضاع الاقتصاد اليمني والمشاكل التي يعاني منها وهي مشاكل هيكلية ترجع إلى محدودية الموارد وقلة المصادر وتنامي الالتزامات بصوره تفوق بكثير تنامي الموارد المتاحة ومشاكل تتمثل بسوء إدارة هذه الموارد الشحيحة من خلال عدم تحديد أولويات إنفاقها في المجالات الحيوية الخدمية والإنتاجية إلى جانب إهدارها بشكل غير مبرر في دعومات ونفقات غير ذات أولوية اقتصادية أو اجتماعية إلى جانب إهمال تنمية الموارد والعمل على تنويعها لتواكب المتطلبات وبدلا من ذلك تم التفريط بها تحت مسميات ويافطات بظاهرها الرحمة وباطنها من قبله الفساد وأقصد بذلك الإعفاءات المسماة استثمارية.

وقد كانت معالجة هذه المشاكل من أهم أولويات برنامج الإصلاح الذي بدأ عام 95 م وبمساعدة المنظمات المالية الدولية والمانحين ولكنها توقفت مع بداية شهور الفوائض النفطية عام 2001م حيث تم نسيان برنامج الإصلاح والاختلالات البنيوية وبدلا من استغلال تلك الفوائض الكبيرة في تنفيذ ما تبقى من عناصر برنامج الإصلاح وامتصاص أية آثار سلبية مؤقتة تنجم عن تلك الإصلاحات استخدمت لفتح اعتمادات إضافية لزيادات اعتمادات الدعومات والإنفاق غير المنتج والمشاريع غير المدروسة وغير المجدية، وكان الاقتصاديون يحذرون من تلك السياسات المدمرة ولكن لا حياة لمن تنادي.

اليوم نحن أمام معضلة اقتصاديه كبيرة تفاقمها الاختلالات الأمنية والاحتقان السياسي والمطالب المفاجئة التي انفجرت من كل القطاعات ومعالجتها تحتاج إلى عملية جراحية كبيرة بعد تهيئة كافة الأطراف، بما ذلك المجتمع ككل وتوعيتهم بأهميتها ومضاعفاتها، وقبل ذلك إدراك المسؤولين في كافة مستوياتهم لحجم المشكلة وطريقة العلاج ومضاعفاته ليعملوا كفريق واحد ومتناغم لتنفيذ برنامج شامل للإصلاح يحظى بإجماع مؤسسي وتأييد شعبي ومساندة دولية يهدف إلى إصلاح الاختلالات التي أشرت إليها وإعادة رسم السياسات لتعزيز وتنويع الموارد وتحديد أولويات الإنفاق وتوجيهها بما يخدم الأهداف الاجتماعية والتنموية وترشيد الإنفاق غير المنتج وإيجاد آليات فاعلة لتعويض المتضررين من ذوي الدخل المحدود والقضاء على بؤر الفساد بكل أنواعها ويجب أن نبدأ فوراً مستغلين الزخم الدولي لدعم اليمن وإيجاد آلية كفؤة وفاعلة لاستخدام دعم المانحين وإسنادها إلى فريق مهني عالي الكفاءة والنزاهة وسيكون المستقبل واعداً ومبشراً.

■ رئيس مصلحة الضرائب

نحتشد لكي نموت..!

عاصم السادة

إن المرحلة حساسة تتطلب من الجميع التعامل معها بروح وطنية وأساليب دقيقة بحيث لا نجر البلد إلى مربع العنف والاقتتال على اللاشيء، فقد شبعنا احتفالات وأعياداً وذكريات لم نجن منها سوى الويل والثبور..!

لا ضير أن نحتفل ونقيم المهرجانات السياسية والدينية في ربوع اليمن لطالما وأن ذلك لن يؤثر على الوطن أرضاً وإنسانا، ولا ضير-أيضاً- أن يحشد حزب أو تنظيم سياسي أنصاره في مكان ما للاحتفال بذكرى حزبية تخصه لطالما وأنها لن تلحق العنف وتتسبب في استفزاز مشاعر الآخرين، كون هذا لا يتعارض مع رؤى كثير من العقلاء والمفكرين وإن لم يكن في الدستور اليمني بذاته..

ولكن ما يمنعنا في الوقت الحاضر أن نحيي المهرجانات السياسية والاحتشاديه التي في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب هو الوضع الاستثنائي السائد في البلاد والذي لم يعد يحتمل الكثير من المناكفات والمزايدات السياسية المبتكرة، وكذا استعراض العضلات التي لو سخرت لبناء اليمن لكنا تخلصنا من مشاكلنا وأصبحنا بغنى عن العون الخارجي المقدم لنا..!

وبالتالي فإن المرحلة حساسة تتطلب من الجميع التعامل معها بروح وطنية وأساليب دقيقة بحيث لا نجر البلد إلى مربع العنف والاقتتال على اللاشيء، فقد شبعنا احتفالات وأعياداً وذكريات لم نجن منها سوى الويل والثبور..!

وأعتقد أن قيام مثل هكذا مهرجانات ومظاهرات ومسيرات احتجاجية واحتشادية في أرجاء المعمورة من أي طرف كان في الوقت الراهن ليست إلا تهييجاً للشارع العام وإرباكاً لعملية التسوية السياسية ومحاولة لإعادة البلد إلى مربع الصراع الذي بالكاد ما انفك منه اليمنيون بإبرام مبادرة خليجية بين فرقاء العملية السياسية لإنقاذنا من معمعة أهلية كانت لن تبقي ولن تذر..

فلم أجد قط بلداً في العالم تحتشد فيه الجماهير الشعبية تحت مسمى وطني لكي يتقتلون إلا في بلادي ..؟!

ويبدو أن البعض لا يحلو لهم تهدئة وتهيئة الأجواء والمناخات السياسية للدخول في مؤتمر الحوار، حيث أن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تعتبر استقرار الحياة السياسية شرطاً أساسياً للدخول في الحوار الوطني..!

إذا ظل الوضع هكذا ما قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني على نسق الاحتشاد والمناصرة دون التهيئة، فإن المؤشرات الأولية للحوار الوطني ستكون سلبية وغير مبشرة بلملمة الأوراق وإعادة المياه إلى مجاريها..!

عصرُ انحسار المسلّمات

إبراهيم طلحة

.. لم يعد العصر عصر التلقي السطحي والقبول البيروقراطي للمسلمات الجاهزة .. أصبح كل واحد من المتلقين عنصرا تفاعليا مع أفراد المجموعة المرسلة .. كان المرسلون فيما مضى يتوقعون ردة الفعل الإيجابية بالنسبة إليهم من جهة المرسل إليهم.

اليوم صار الأمر إلى سياق مختلف ، فلدى المتلقين استعداد للقبول واستعداد للرفض في الوقت نفسه .. المتلقي الآن لا يقبل كل ما يصل إليه مباشرة ، بل إنه لا يكف عن البحث والمناقشة والاستقصاء والمساءلة .. كان العصر عصر المسلمات الجاهزة .. أصبح عصر التدقيق والمراجعة والنقد .. عصر انحسار المسلمات .. لصالح المعرفة أن يكون المتلقي كائنا حيويا يهمه أمر البحث عن الحقائق المعرفية .. كيفما أمكن وصف هذه الحالة فإنها في المحصلة حالة أكثر من صحية ، كون عملية التفاعل بين طرفي الرسالة قائمة بحدي ذاتها ،لا بحَد واحِد.

إن انحسار المَسلّمات وانكسار الثوابت لا يعنيان عدم جدوى الكثافة الرؤيوية في العقل التّنظيري الاجتماعي ، بل ينصرف جزءٌ من معنى ذلك إلى تكوينة رؤيوية جديدة جَمْعيّة .. يناسب هذا الوضع المستجد النسق العربي المستجد بالضرورة ، إذ أنّ المعتاد النمطي العربي الرتيب لا يتغير بتغير ظروف الإرسال وإنما بتغيّر ظروف التلقي ،ومن هنا تجد ابتعاد المُرْسلين عن الطرائق التلقينيّة التّقليدية مادة صالحة هي الأخرى للطرح المنهجي..

إن العصر الماثل لا يحتمل المزيد من السطحيات النظرية ..على المرسلين بشتى تصنيفاتهم ومسمياتهم وألقابهم العلمية والوظيفية مراعاة ذلك وتغيير وسائل الاتصال والتواصل.